



جزء مخاطر القروض العامة
مقدم من الطالبة اسراء نصر الدين عبد المجيد ذكى
لدكتور: عزيزة
المصادر
البنك الدولي و ورقة بحثية بعنوان مخاطر الدين العام ومخاطر معدل
الفائدة الحقيقية

يُعد الدين العام أداة مالية تستخدمها الحكومات لتمويل الأنشطة الحكومية المختلفة، مثل الاستثمارات في البنية التحتية ومع ذلك، فإن مستويات الديون العامة المرتفعة تتطلب على العديد من الخدمات العامة والبرامج الاجتماعية المخاطر، والتي يمكن أن تؤدي إلى عواقب وخيمة على الاقتصاد الوطني.

مخاطر السوق

تشير مخاطر السوق إلى المخاطر المرتبطة بالتغيرات في أسعار السوق، مثل أسعار الفائدة وسعر الصرف وأسعار السلع. يمكن أن تؤثر هذه التغيرات على تكلفة خدمة ديون الحكومة، مما يؤدي إلى زيادة النفقات العامة.

على سبيل المثال، إذا ارتفعت أسعار الفائدة، فستحتاج الحكومة إلى دفع مزيد من المال في شكل فوائد على ديونها. يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة العجز المالي للحكومة، مما قد يفرض قيوداً على الإنفاق العام أو يؤدي إلى زيادة الضرائب.

كما يمكن أن تؤثر التغيرات في سعر الصرف على تكلفة خدمة ديون الحكومة المقومة بالعملة الأجنبية. على سبيل المثال، إذا انخفض سعر الصرف المحلي، فسيحتاج المستثمرون الأجانب إلى دفع المزيد من العملة المحلية لشراء نفس مبلغ الدين المقوم بالعملة الأجنبية. يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة النفقات العامة للحكومة.

مخاطر التجديد

مخاطر التجديد هي الخطر الذي لا يمكن تجديد الدين فيه عند الاستحقاق، إما بسبب التكاليف المرتفعة أو عدم توفر التمويل. يمكن أن يؤدي ذلك إلى مشاكل في السيولة وعدم الاستقرار المالي.

على سبيل المثال، إذا ارتفعت أسعار الفائدة بشكل كبير، فقد تصبح تكلفة تجديد الدين المقوم بالعملة الأجنبية مرتفعة للغاية بالنسبة للحكومة. في هذه الحالة، قد لا تتمكن الحكومة من تجديد الدين، مما قد يؤدي إلى تخلف عن السداد.

كما يمكن أن تؤدي العوامل الاقتصادية الأخرى، مثل الركود أو الاضطرابات السياسية، إلى عدم توفر التمويل لتجديد الدين. في هذه الحالة، قد تضطر الحكومة إلى خفض الإنفاق العام أو زيادة الضرائب، مما قد يؤدي إلى عواقب اقتصادية وخيمة.

مخاطر السيولة

تشير مخاطر السيولة إلى المخاطر المرتبطة بصعوبة الحكومة في الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل. يمكن أن تنشأ هذه المخاطر من عدة أسباب، بما في ذلك:

1. محدودية عمق السوق: إذا كان عدد المستثمرين في الديون الحكومية محدوداً، فقد يكون من الصعب على الحكومة بيع الديون عند الحاجة.

2. عدم كفاية التدفق النقدي: إذا لم يكن لدى الحكومة تدفق نقدي كافٍ لتغطية التزاماتها قصيرة الأجل، فقد تضطر إلى اللجوء إلى القروض لسد الفجوة، مما قد يؤدي إلى زيادة الدين العام.

مخاطر الائتمان

تشير مخاطر الائتمان إلى خطر تخلف المقرضين عن سداد القروض أو الأصول المالية الأخرى التي تمتلكها الحكومة، أو تخلف طرف مقابل عن الوفاء بالعقود المالية. يمكن أن يكون هذا الأمر ذا صلة بإدارة الديون التي تشمل الأصول السائلة أو المشتقات.

على سبيل المثال، إذا تخلف مستثمر أجنبي عن سداد ديونه للحكومة، فقد تضطر الحكومة إلى تحمل الخسارة. كما يمكن أن تؤدي مخاطر الائتمان إلى انخفاض أسعار الديون الحكومية، مما يزيد من تكلفة تمويل الحكومة.

مخاطر التسوية

تشير مخاطر التسوية إلى الخسارة المحتملة التي تتعرض لها الحكومة كطرف مقابل بسبب فشل طرف مقابل آخر في التسوية (باستثناء التخلف عن السداد). يمكن أن يحدث هذا بسبب الأخطاء البشرية أو فشل النظام أو الكوارث الطبيعية.

على سبيل المثال، إذا فشل أحد البنوك في تسوية مدفوعاته للحكومة، فقد تضطر الحكومة إلى تحمل الخسارة. كما يمكن أن تؤدي مخاطر التسوية إلى زيادة النفقات العامة للحكومة.

المخاطر التشغيلية

تشير المخاطر التشغيلية إلى مخاطر مختلفة، بما في ذلك أخطاء المعاملات، وفشل النظام، وخروقات الأمن، أو الكوارث الطبيعية التي تؤثر على العمليات التجارية. يمكن أن تؤدي هذه المخاطر إلى خسائر مالية للحكومة، أو تعطيل العمليات الحكومية، أو فقدان الثقة في الحكومة.